٣٠٠ جندي يرفض الكونغرس سحبهم

نواب: لا أحد يعرف حجم ومهام القوات في السفارة الأميركية

أفادت مصادر مطلعة بوجود مجموعة من العسكريين الأميركيين يقومون بواجبات الدعم اللوجستي والتدريب للقوات العراقية، فيما لاحظ مراقبون ونواب ان السفارة الأميركية الكائنة في المنطقة الخضراء يحيطها الغموض، وقالوا ان لا أحد يعرف ما يجري فيها ولا يمكن احصاء عدد موظفيها من مدنيين وعسكريين حتى من قبل الجانب الحكومي.

□ بغداد/ وائل نعمة

وغادر اخر جندي أميركي من البلاد نهاية ٢٠١١ وتم إنزال العلم الأمريكي في بغداد للإعلان رسميا عن انتهاء العمليات العسكرية الأمريكية في البلاد بعد قرابة تسع سنوات من الحرب.

لكن مصادر صحفية أشارت إلى رفض وزارة الدفاع الاميركية سحب ٣٠٠ جندي أميركي من البلاد قرر الكونغرس انهاء تمويلهم نهاية الشهر الماضي.

وذكرت تقارير تابعتها "المدى" عن مصدر طلب عدم ذكر اسمه إن "٣٠٠ جندي أميركي لم يغادروا البلاد في موعد انسحاب القوات الأمريكية الكامل نهاية العام ٢٠١١ وكان عملهم منذ مطلع العام الحالي وحتى الآن يتركز في تنفيذ عمليات أمنية دعما لقوات مكافحة الإرهاب إلى جانب مهام أخرى تدريبية".

وأضاف المصدر أن "الكونغرس الأمريكي قرر عدم تمويل هذه القوة وقد توقف تمويلها نهاية الشهر الماضي بمبرر أن وجودها في البلاد لم يعد يخدم السياسة الأمريكية".

وتابع أن "البنتاغون يرفض سحب هذه القوات وينوي تمويلها وهو يبحث حاليا عن آلية لتمويلها".

وأوضح أن "هذه القوة كانت أساس نجاح اغلب العمليات الأمنية التي حدثت وقد ساهمت بشكل فعال في توفير المعلومات الاستخباراتية والتدريب والمشاركة في العمليات".

يذكر أن ٤٥٠٠ جندي أميركي، وأكثر من ١٠٠ الف عراقي قد لقوا حتفهم في الحرب الأمريكية في العراق اضافة إلى إصابة نحو ٣٠،٠٠٠ جندي أمريكي قبيل الانسحاب .وانتقد الجمهوريون الانسحاب الأمريكي من البلاد معربين عن مخاوفهم بشأن الاستقرار في العراق، لكن غالبية الأمريكيين كانوا يؤيدون خطوة الانسحاب.

لجنة الامن والدفاع النيابية في مجلس النواب تقول ان "السفارة الامريكية في بغداد يتواجد فيها عدد غير معروف من القوات العسكرية".

النائب مظهر الجنابي قال يوم امس في اتصال مع "المدى" "ان النواب لم يشاهدوا وجود قوات عسكرية امريكية داخل المنطقة الخضراء"، متابعا "نحن متأكدون من وجود قوات اخرى داخل السفارة المحصنة بشكل كبير ولكن لايمكن معرفة اعدادهم"، ولايعرف الجنابي ماهي تلك القوات ولا المهمات التي تضطلع بها ، متسائلا "هل هي للحماية ام لاغراض اخرى؟".

واوضح الجنابي وهو عضو في القائمة العراقية ان "السفارة الامريكية في بغداد كبيرة جداً، وحتى الحكومة تجهل عدد القوات العسكرية في داخلها".

ولم يتسن لنا الحصول على توضيح رسمي من مصدر حكومي حول عدد الموظفين والعسكريين داخل السفارة الامريكية في بغداد.

وكان المتحدث باسم السفارة الأمريكية مايكل مكليلان، قال في وقت سابق، أن عدد موظفي سفارة بلاده الحاليين يقارب الـ١٥ ألفا، لافتا إلى أنهم موجودون بدراية وموافقة الحكومة العراقية، فيما أشار إلى أن العدد المذكور مشابه لعدد العاملين في سفارات الولايات المتحدة في بلدان عدة.

وأكد مكليلان أن "السفارة الأميركية في بغداد تحتاج هذا العدد من العاملين لكبر حجم العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، فضلا عن حجم السفارة الأميركية هناك"، لافتا إلى أن اتفاقية الإطار الإستراتيجي التي تم توقيعها بين البلدين تحدثت عن تعاون في مختلف المجالات ومنها التعاون الدبلوماسي والصحي والثقافي والبيئي".

واعتبر مكليلان أن "حجم السفارة الأميركية في بغداد متناسب مع الاتفاقية"، مؤكدا أن "العدد المذكور من العاملين في سفارة أميركا في بغداد مشابه لعدد من العاملين في سفارات الولايات المتحدة في بعض الدول مثل ألمانيا والمكسيك واليابان".

وأضاف أنه "بعد تحسن الوضع الأمني سوف تنتفي الحاجة إلى الأعداد المسؤولة عن توفير الأمن في السفارة".

من جانبه نفى مسؤول رفيع المستوى في وزارة الداخلية وجود اي جندي اميركي في البلاد.

وقال ضياء الوكيل المتحدث العسكري باسم قيادة عمليات بغداد يوم امس لـ"المدى" ان "الحديث عن وجود قوات عسكرية امريكية عار عن الصحة"، مشددا على "عدم وجود اية قوة عسكرية اجنبية على ارض الوطن".

واعلنت الحكومة ، الثلاثاء الفائت، رفضها وجود أي قواعد أو قوات عسكرية أجنبية على الأراضي العراقية أو دخول قوات بحجة مطاردة المتمردين، فيما رفعت توصية إلى مجلس النواب بإلغاء وعدم تمديد أي اتفاقية مع الدول الاجنبية بهذا الشأن.

وأضاف الدباغ في بيان صحفي أن "مجلس الوزراء رفع توصية إلى مجلس النواب بإلغاء أو عدم تمديد أي اتفاقية موقعة سابقة مع أي دولة أجنبية بهذا الشأن".

الى ذلك قال عضو في كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري ان "التواجد العسكري الامريكي في البلاد هو للدعم اللوجستي".

واضاف النائب امير الكناني في اتصال يوم امس مع "المدى" ان "السفارة الامريكية في بغداد كبيرة وتحتاج الى حماية عسكرية" نافيا في الوقت نفسه علمه بعدد القوات الموجوده للحماية.

وبحسب كلام الكناني فان القوات الامريكية العسكرية المتواجدة في العراق هي لاغراض التدريب.

وكان تقرير امريكي نشر في وقت سابق اظهر أن أكثر من ٢٠٠ مليون دولار قد أهدرت على برنامج لتدريب الشرطة لم يكن ضروريا ولا مطلوبا.

ووضع "برنامج تطوير الشرطة" الذي صمم ليكون أضخم برنامج منفرد لوزارة الخارجية على مستوى العالم، لتدريب قوات الأمن بعدما غادرت القوات الأمريكية البلاد. غير أن "القادة السياسيين بسبب قلقهم بشأن النأي بأنفسهم عن الأمريكيين، لم يكونوا متحمسين للبرنامج الذي تصل مدته الى خمس سنوات".

ووجد تقرير المفتش العام المختص بإعادة إعمار العراق، أن "السفارة الأمريكية في بغداد لم تحصل مطلقا على تعهد خطي من العراق بالمشاركة. والآن، في مواجهة ما اعتبره التقرير "عدم اكتراث" بالمشروع من جانب بغداد، استنزفت السفارة ما كان يفترض أن يكون مرتكزا لجهود التدريب الأمريكية المتواصلة في البلاد".

ويعتقد مراقبون ان الولايات المتحدة الامريكية بدأت تشعر بخسارة نفوذها في العراق لصالح ايران، مرجحين ان تحاول الولايات المتحدة ارجاع بعض وحداتها العسكرية الى البلاد من جديد. لاسيما بعد اتهام الولايات المتحدة الحكومة العراقية بدعم النظام السوري من خلال السماح للطائرات الايرانية المحملة بالأسلحة بعبور الاجواء العراقية .

ووقع العراق والولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، من بينها تقليص عدد فرق إعادة الاعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون عبر تطبيق برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام الحالي٢٠١١، وكانت انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات في ٣٠ حزيران من عام ٢٠٠٩.

جنود اميركان ينسحبون

عالم آخر

■ سرمد الطائي

حين يعجز سلاطيننا عن النوم

كيف اصدق كعراقي ان نفطنا اصبح "عاملا محوريا" في نمو الاقتصاد الصيني والاوربي وأنه اذا توقف فسوف "تتعرقل" امور عمالقة الصناعة؟ وبعد كل سنوات العزلة والفشل كيف سيتلقى سلاطين العراق اليوم هذا النبأ؟ هل سيجعلهم يحبون الشعب اكثر، ام سيشجعهم على الاعجاب بسلسلة اخرى من كوابيس التاريخ؟

القضية لم تأت على لسان مجرد مراقب، وإنما اكدها مؤخرا كبير مستشاري وكالة الطاقة الدولية الذي قال حسب بي بي سي ان "نفط العراق يلعب دورا محوريا، وأي تباطؤ في تطوير الانتاج العراقي سيؤخر النمو الاقتصادي في الصين وأوربا"!

كعراقي يخيم اليأس فوق رأسي بسبب كومة القمامة عند ناصية الشارع، وبسبب كومة المليارات داخل البنك المركزي، استعيد جزءا من الفخر القومي والوطني وأنا اشعر ان في وسع نفط يرقد تحت بيوت الفقراء على اطراف البصرة، ان يعرقل اقتصادات عملاقة مثل ألمانيا والصين.

ان مثل هذه التأثيرات تعني اننا نعود بقوة الى قلب خارطة المصالح الدولية، وأن العالم بحاجة إلينا وقد اصبح اخيرا مستعدا لتخصيص جزء من نفوذه لحمايتنا بعد ان نسيتنا الكرة الارضية عقودا طويلة وعشنا معزولين عنها.

صاحبنا كبير الخبراء في منظمة الطاقة لا يدعي فقط ان مستقبل اقتصاد الصين واوربا سيتأثر بنفطنا الذي نستخرجه من تحت بيوت الحواسم والمعدمين على اطراف العمارة وكركوك وتباشير الغاز والبترول في الرمادي وواسط، بل يقول ايضا انه "لا احد في العالم يستطيع مجاراة العراق في امكانية تطوير حجم صادرات النفط حاليا".

نعم اننا نحتاج مديحا من هذا القبيل كي نثق بأنفسنا، وكي ندرك ان من حقنا ممارسة الاحلام رغم انف شريحة من "قصيري النظر" ترسم سياساتنا في كثير من مفاصل الدولة وتحلم لنا بشيء يشبه احلام طالبان.

ولكن في بعض لحظات التاريخ وبمجرد ان امتلكنا ثقة بأنفسنا، سارع حكامنا الى افساد الاحلام الوردية وقاموا بتوريط العراق في مشاكل ادت الى دمارنا. لقد قال الغرب نهاية السبعينات ان في وسع العراق ان يتحول الى دولة صناعية مثل اليونان، فدخل سلطان ذلك الزمان حربا مدمرة. وقال الغرب نهاية الثمانينات ان العراق يمتلك من حيث العدد والعدة رابع او عاشر جيش في العالم، فدخل السلطان نفسه حربا اكثر دمارا. وقبل اتخاذ تلك القرارات عجز سلطان تلك الايام عن النوم وراح يبدي اعجابه بحزمة كوابيس دمرتنا.

ولا ادري كيف سيكون رد فعل سلاطين هذه الايام حين يلتقون كبار المسؤولين الدوليين، ويقول لهم هؤلاء ان في وسع ضغطة زر عراقية ان "تعرقل الاقتصاد الصيني والبريطاني". اننا لم نعتد على هذا النوع من "التدليع"، والسياسي الذي كان يسخر منه العالم وسط الحرب الاهلية عام ٢٠٠٦، اصبح لديه اليوم مليون جندي و٢٠ مليار دولار ميزانية دفاع، وهو قادر بضغطة زر قرب حقول الزبير ان يعرقل مصانع شانغهاي ويدوخ عائلة روكفلر التي تدير المال في وول ستريت. انه متغير رهيب على مستوى الاستعداد النفسي والخبرات الروحية. وبوسعي ان اتخيل عددا من ساسة العراق وهم عاجزون عن النوم اثناء اطلاعهم على تصريحات امثال خبيرنا الدولي هذا.

ومن حقي ان اقلق حين يعجز بضعة اشخاص في المنطقة الخضراء عن النوم، ويفكرون فيما سيحصل خلال بضعة سنوات حين ننجح في تصدير ٥ ملايين برميل. كما اقلق حين يتاح لهم النوم بضعة ساعات يحلمون خلالها بسلاح روسي. وأقلق حين يشاهدون مناورات يقوم بها جيشنا ببضعة دبابات امريكية في الرستمية، ويعودون الى المنطقة الخضراء لمناقشة بضعة تصريحات اطلقها معارضوهم. والسياسي حين يكون "محوريا بالنفط" و"مدججا بالسلاح والمليارات" و"متسرعا بالفطرة"، لن يفكر حين يكون ثريا بفقراء الحواسم الذين يغلي تحت ارجلهم البترول، بل سيفكر انه اقوى من خصومه وان عليه ان يكون "اشد حزما مع معارضيه" المحليين والاقليميين والدوليين، وان لا ينسى اثناء ذلك مساعدة الجيش الموريتاني.

ولأن العالم يحتاجنا فإنه لا يستطيع نسياننا. ولأن العالم المتقدم "مخلينا براسه" فإما ان نكون اصدقاءه المقربين او خصومه الذين يستحقون التدمير، فالكبار لا يقبلون من العراق بحل وسط او حياد! وأتمنى على كبار مستشاري الطاقة ان يؤجلوا تصريحاتهم المذكورة بضعة اعوام اخرى انتظارا لنضج سلاطين ارض السواد، وهو دعاء تلهج به كل امهاتنا حرصا على الحرث والنسل.

صراع آخر بينها وبين البرلمان

الحكومة تعيد المفتشين العموميين بشرط تبعيتهم لها

□ بغداد / محمد صباح

تواجه مسودة قانون مكاتب المفتشين العموميين صراعات وخلافات حادة وكبيرة بين الحكومة من جهة والبرلمان وبعض الكتل السياسية من جهة أخرى، ما أدى إلى تأخير تشريع القانون حتى هذه اللحظة.

فبعد عدة اجتماعات عقدتها الحكومة مع هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ولجنة النزاهة البرلمانية توصلت هذه الأطراف الى حلول بالإبقاء على هذه المكاتب، الا ان هناك نقطة خلافية واحدة لم تحل هي مسألة الجهة التي ترتبط بها هذه المكاتب.

جلسة مجلس الوزراء

في غضون ذلك اعلنت الحكومة ان مسودة هذا القانون أصبحت جاهزة وسيتم ارسالها الى مجلس النواب من اجل اقرارها، اما كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري فأبدت تحفظها على اقرار هذا القانون معتبرة انه حلقة زائدة تشجع على انتشار الفساد.

وكان الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق اكد لـ"المدى" ان "مسودة قانون المفتشين العموميين حاليا جاهزة وننتظر فقط عقد اجتماع مع لجنة النزاهة النيابية في الايام المقبلة بالتنسيق مع الحكومة لغرض الاطلاع عليها ومن ثم ارسالها الى مجلس النواب".

من جانبها كشفت هيئة النزاهة عن وجود اتفاق على اقرار قانون المفتشين العموميين بين جميع الاطراف المعنية، الا ان هناك نقطة خلافية واحدة لم يتم الاتفاق عليها هي تحديد الجهة التي ترتبط بها هذه المكاتب.

وقال القاضي علاء الساعدي في حديثه لـ"المدى" ان "هناك اتفاقا على آلية القانون الجديد بين لجنة النزاهة البرلمانية وهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والمجلس المشترك لمكافحة الفساد في الحكومة".

وتابع " ان ملاحظاتنا تكمن في امرين الاول تحديد الاختصاص القانوني لهذه المكاتب والثاني المرجعية الوظيفية لها من خلال تحديد ارتباطها بهيئة معينة او بالسلطة التنفيذية او التشريعية وهذا المفهوم لم يتم الاتفاق عليه حتى الآن".

لكن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري ترى في مكاتب المفتشين العموميين بؤرا للفساد وتدعو الى عدم تشريع اي قانون لها، مطالبة بالاكتفاء بديوان الرقابة المالية والادعاء العام فقط.

ويقول النائب عن الكتلة امير الكناني "نحن بالضد من تشريع قانون المفتشين العموميين على اعتبار انه من المفاصل الزائدة في مؤسسات الدولة التي تعالج الفساد".

وتابع ان "هذه المكاتب اصبحت بؤرا للفساد وهدرا للمال العام اكثر من عملها على مكافحة الفساد، وبالتالي لدينا ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة والادعاء العام وبالامكان الاكتفاء بها دون غيرها".

ودعا الكناني في حديث لـ"المدى" الى "حل هيئة النزاهة والإبقاء على الادعاء العام وديوان الرقابة المالية فقط"، لانه ومن الناحية الادارية "صلاحيات المفتش العام غير واضحة وهو حلقة زائدة في مؤسسات الدولة".

اما لجنة النزاهة البرلمانية فكشفت عن وجود اتفاق أولي بين الحكومة والبرلمان من اجل فلترة بعض المفتشين العموميين في الوقت الحالي لحين تشريع القانون الجديد".

وقالت عضو اللجنة عالية نصيف في حديث لها مع لـ"المدى" ان "هناك جدلا كبيرا بين الحكومة ورئاسة البرلمان حول الغاء مكاتب المفتشين العموميين على اعتبار انها مكاتب سابقة لكشف الجريمة وليس لاحقة، فضلا عن صراع إلحاقها بالحكومة".

واشارت نصيف الى ان "هناك اتفاقا بين رؤساء الكتل السياسية حول تشريع هذا القانون لأنه أمر ضروري في ظل الأزمة السياسية التي يمر بها البلد، إلا ان هناك مطالب باستبعاد بعض المفتشين بسبب تلكئهم في عملهم".

وتابعت "المناقشات الاولية بين الامانة العامة لمجلس الوزراء ولجنة النزاهة البرلمانية تشير الى الإبقاء على مكاتب المفتشين العموميين واجراء فلترة لبعض منهم لحين الانتهاء من مسودة القانون".

مؤكدة ان "النزاهة النيابية تعتقد أن إلغاء مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات سيزيد من إنتشار حالات الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة".

وتختلف رؤية نواب في ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي حول الابقاء على مكاتب المفتشين عن طريق ايجاد آلية لتطوير هذه المنظومة مع الأخذ بنظر الاعتبار التجارب السابقة.

ويقول النائب كمال الساعدي في حديث لـ"المدى" ان "هناك نية تطوير منظومة مكاتب المفتشين العموميين لا إلغاؤها من خلال اتباع طرق مغايرة عن التجربة السابقة، وحتى الآن لم ننته من وضع آلية مناسبة لها حول ايجاد الصيغة الامثل والافضل لأداء هذه المكاتب".

واكد الساعدي ان "الخلافات السياسية هي من عرقل - نوعا ما - اقرار هذا القانون وقوانين مهمة أخرى لكن بالمحصلة النهائية سوف يُشرّع".

وكانت الحكومة قد قررت في ٢١ من شباط الماضي تجميد عمل المفتشين وإلغاء جميع اقسام التفتيش تمهيداً لإلغاء تلك المكاتب.

وكان ديوان الرقابة المالية قد أعلن في حزيران/ يونيو عام ٢٠١٠، عن تحسن أداء مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات وأسهم بشكل كبير في خفض نسب الفساد المالي والإداري في تلك الوزارات، فيما أكد مفتش وزارة العمل أن ارتباط الوزارات بشخصيات وأحزاب سياسية يعرقل تنفيذ مكاتب المفتشين العموميين لمهامها.

وبحسب احدث تقرير لمنظمة الشفافية الدولية فان "نيوزيلندا هي الدولة الأقل فسادا في العالم، فيما صنفت كلا من الصومال وكوريا الشمالية على أنهما الأكثر فسادا على الإطلاق، فيما حل العراق وميانمار وأفغانستان وأوزبكستان وتركمانستان والسودان وهايتي وفنزويلا في أسفل القائمة".

يذكر ان سلطة الائتلاف المؤقتة التي ترأسها بول بريمر أصدرت القانون ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ الخاص بمكاتب المفتشين العموميين.